



رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات

إحالة رقم 2 / 2013

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات

في 28 سبتمبر 2012، طلب رئيس مجلس النواب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقديم رأي حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتوصيات التي من شأنها تحسين نتائجها، وذلك استناداً إلى تحليلها.

وفقاً للمادتين 2 و 7 من القانون الأساسي المتعلق بتنظيم وسير العمل، وقد عهد مكتب المجلس بهذه المهمة إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للمجلس، خلال دورتها العادية المنعقدة في 31 يناير 2013، بالإجماع التقرير الذي انبثق عنه هذا الرأي.

١. المنهجية

يعد هذا الرأي نتيجة لما يلي:

- تحليل تقارير التقييم المتوفرة، وخصوصاً منها الصادرة عن المرصد الوطني للتنمية البشرية، وعن المندوبية السامية للتخطيط، وعن البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، والمفتشية العامة للمالية، وعن التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- عملية الاستماع، عن طريق جلسات الإنصات مع التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمرصد الوطني للتنمية البشرية، و24 جمعية وتعاونية مستفيدة، وأجهزة الحكامة والتدبير على مستوى جهتي وجدة وبني ملال (اللجان المحلية والإقليمية والجهوية للتنمية البشرية، وقسم العمل الاجتماعي، ووكالة تنمية الشمال، وخبير في علم الاجتماع). كما تم عقد اجتماعات مع البنك الدولي، ولجنة القيادة، ووفد الاتحاد الأوروبي بالمغرب.
- نقاش داخلي.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، طبقاً لصلاحياته، لم يقوم بتقييم تقني لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لأن التقييم قد تم إنجازه من قبل أجهزة مختلفة، وإنما قدّم توصيات من شأنها تحسين مقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في السياسات العمومية، معتمداً على تحليل الحصيلة الإجمالية للمبادرة.

٢. موجز الحصيلة

يعتبر مسلسل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مسلسلاً معقداً وتعزى الصعوبات التي واجهت عملية التفعيل بالأساس إلى العنصر البشري كما تعود إلى تعدد المتدخلين. لذا، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يسلم بمساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تطوير التصورات المتعلقة بمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء؛ ويؤكد المجلس على أنه لا يجوز تأويل أي من الاستنتاجات ولا من التوصيات التالية، على أنها تشكك في مبادئ ومكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

خضعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال المرحلة الأولى لمختلف عمليات التقييم، من قبل أجهزة مختلفة. وجاءت تلك التقارير غنية بالتوصيات الناجعة التي من شأنها تحسين نتائج البرامج، والتي تمت مراعاة بعضها في الأرضية المشتركة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية.

غير أن هذه التقييمات لا تتيح حتى اليوم قياس وقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الفقر والهشاشة والإقصاء، وبصفة عامة على التنمية البشرية. كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تقييم مفعول العمليات التصحيحية الرامية إلى التحسين الواردة في المرحلة الثانية للمبادرة.

وقد أشارت، خلاصات مختلف التقارير التقييمية المتوفرة المتعلقة بالمرحلة الأولى، وكذا عن جلسات الانصات المنظمة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الفاعلين والشركاء المعنيين بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إضافة إلى ما أسفرت عنه الزيارات الميدانية التي قامت بها مجموعة العمل المتخصصة، إلى النقاط الإيجابية التالية:

- لا يزال مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يحتفظ بكل جدواه إذا ما استحضرنّا المستوى الحالي للتنمية البشرية في بلادنا، حسبما هو ثابت من خلال الرتبة 130 التي تحتلها بلدنا وفق ترتيب المؤشر الدولي للتنمية البشرية واستدامة التباينات.
 - يجسّد مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التزاما سياسيا على أعلى مستوى في مجال محاربة الفقر في العالم القروي، وكذلك في مجال الإقصاء والهشاشة في الوسط الحضري. وما يميز مفهوم المبادرة هو اختلاف أساليب معالجة الإقصاء والهشاشة.
 - يشكل تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تجربة أولى لمقاربة تصاعدية تشاركية ومندمجة تعتمد على منهجية غير متمرّكة ولا مركزية في هذا المجال. وقد نجمت عن ذلك التفعيل حركية تشاركية هامة على المستوى الترابي، بفضل تعبئة العديد من الجهات الفاعلة (من جمعيات ومنتخبين وساكنة، وسلطات محلية ومصالح خارجية، وممولين وقطاع خاص وجامعات) وبفضل تطور الهندسة الاجتماعية على المستوى الترابي وإضفاء دينامية على القطاع الجمعي.
 - وقد تم إنجاز عدد هام من المشاريع خلال المرحلة الأولى. كما شهد لتمويل التوقعات الأولية ارتفاعا بنسبة 46 في المائة (أي 4.6 مليار درهم)، وذلك بفضل "مفعول الرافعة" الناتج عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- غير أنها أشارت أيضا إلى بعض مواطن الضعف والاختلالات في المجالات التالية:

1. الحكامة:

- لم تضطلع كل من اللجنة الاستراتيجية واللجنة القيادية بجميع مهامها في نطاق التأطير الاستراتيجي والالتقائية بين القطاعات الوزارية (اللجنة الاستراتيجية) والمتابعة والتقييم المنتظم لتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (لجنة القيادة). ولم يُضفى الطابع المؤسسي على العلاقات بين اللجنتين بمقتضى نصوص تنظيمية. نظراً لضعف الانخراط الفعلي للجنة القيادية واللجنة الاستراتيجية في تدبير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أصبحت التنسيقية الوطنية بحكم الواقع الفاعل الأساسي في تفعيل المبادرة.
- تتوقف نوعية تسيير مختلف اللجان الترابية على كفاءات وانخراط رؤسائها وأعضائها بكل فئاتهم. وهذا ما يفسر تباين مستوى الجودة في بلورة المبادرات المحلية المندمجة للتنمية البشرية (المخططات الجماعية للتنمية والبرامج القطاعية) والتخطيط لها على مدى سنوات.
- تعاني أقسام العمل الاجتماعي من كثرة الطلب (مما يولد عبءاً كبيراً من العمل)، إذ يفتقر عدد كبير من اللجان ومن فرق تنشيط الأحياء/الجماعات للقدرات اللازمة. بذلك أصبح دور أقسام العمل الاجتماعي مهيمناً.
- لا تعتبر فرق تنشيط الأحياء/الجماعات مكرسة تكريساً كاملاً للقيام بدور التنشيط في مجال التنمية الجماعية ومرافقة الساكنة، ولا هي تتوفر على الإمكانيات الضرورية لذلك.
- يهيمن دور فرق التنشيط في الجماعات/والأحياء وأقسام العمل الاجتماعي داخل اللجان المحلية للتنمية البشرية، مما يؤدي إلى تهميش دور باقي الأعضاء في كثير من الأحيان.

- تطرح الهيكلية المؤسسية حالياً مسألة التعاون الفعال بين السلطات المحلية والمنتخبين والجمعيات/التعاونيات، من جهة، وهي ثلاث جهات فاعلة لا تنسجم مصالحها (وبالتالي أهدافها) بحكم طبيعتها، وتتنوع كفاءاتها تنوعاً كبيراً، وي طرح من جهة أخرى مسألة ضرورة الانتقال من "ديمقراطية تمثيلية" إلى "ديمقراطية تشاركية" في اتخاذ القرار داخل أجهزة الحكامة المحلية.
- لا تتمتع للجان المحلية للتنمية البشرية بأي سلطة تقريرية.
- يهيكل دليل المساطر أدوار الفاعلين وتنظيمها، لكن ورغم الدورات التكوينية المنظمة لهذا الغرض تظل عملية امتلاكها غير كافية لخلق التأزر الضروري لإنتاج آثار مهيكلية في التنمية المحلية بطريقة مندمجة ومستدامة.
- يشوب النظام الإعلامي أوجه قصور، ذلك أن المعطيات لا تتوفر بسهولة ولا بطريقة مباشرة لدى مختلف الفاعلين (الجمعيات، التعاونيات، و المنتخبين والمواطنين) في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- تتمحور عمليات التقييم الداخلي بالأساس حول الجانب الكمي (عدد المشاريع والمستفيدين ...)، على حساب الجانب النوعي (طريقة العمل والمشاركة ووضع العملية التنموية).
- لا يتمّ إيلاء الاعتبار الكافي لخلاصات وتوصيات مختلف عمليات التقييم الخارجية.
- لا يجري تحليل المخاطر عند إعداد المشاريع من قبل الفاعلين المعنيين بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

2. استهداف الساكنة الأكثر فقراً وعوزاً

- لئن أمكن اعتبار الاستهداف الحالي للساكنة في الوسط القروي مقبولا، فإنه لا يزال في الوسط الحضري، بحاجة إلى التحسين وإعادة التوجيه، من أجل تأمين فعالية أمثل في محاربة الإقصاء والهشاشة.

3. مسلسل تشاركي ومندمج

- من الصعب تقدير درجة المشاركة تقديراً موضوعياً، نظراً لتعدد جوانبها. إلا أنها لم تبلغ بعد المستوى اللائق: فنوعية التشخيصات التشاركية والمبادرات المحلية للتنمية البشرية شديدة التفاوت؛ ولا يفي تواصل القرب دائماً بطريقة مرضية بقواعد المشاركة؛ لم يتمّ تفعيل أنظمة المتابعة والتقييم التشاركية وآليات الانتصاف (تدبير الشكاوى).
- تتفاوت نوعية المشاركة في داخل اللجان تفاوتاً كبيراً، وتوقف بدرجة كبيرة على نوعية الموارد البشرية ونمط الحكامة وتوفر وسهولة الولوج إلى المعلومة المفهومة.

4. التخطيط متعدد السنوات والالتقائية

- يشكل عدم مراعاة الالتقائية (بمعنى التنسيق والتأزر) عائقاً كبيراً بالنسبة لجميع الفاعلين المعنيين بالمبادرة، ويُعزى بالأساس إلى غياب اللاتمرکز واللامركزية للمصالح الخارجية. ويتم تحديد مفهوم الالتقائية بطريقة جد متباينة من قبل مختلف الفاعلين وأجهزة التقييم، مما يجعل فهمه صعباً وغير متجانس.

- يعود مع ذلك عدم الانسجام إلى غياب منهجية التخطيط المندمج بما فيه البرمجة والميزانية لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المدى الطويل، وإلى عدم الاعتبار المنهجي للتشخيص التشاركي من قبل المصالح الخارجية للدولة والجماعات خلال إعداد مخططات التنمية الجماعية والسياسات القطاعية.
- من ثمة، فإن تناغم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع مخططات التنمية الجماعية وباقي برامج وكالات التنمية والبرامج القطاعية والبرامج الوطنية التي تستهدف الساكنة المعوزة تبقى غير كافية. فالعديد من الاتفاقات التي تم إبرامها بهذا الصدد لم تكلل بالنجاح، لأن الالتزامات المتعهد بها لم يتم دائماً احترامها ولا تطبيقها في الأجل المحددة.
- من جهة أخرى، لم تضطلع اللجان التي تم إحداثها على المستوى المركزي والتراحي بصفة كاملة بدورها كهيئة انسجام وتأزر بين مختلف البرامج والفاعلين.
- وبالتالي فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أصبحت مجرد برنامج لإنجاز مشاريع غير مدمجة في السياسات القطاعية.
- لا يمكن معالجة مسألة الالتقاءية معالجة فعالة خارج إطار سياسة وطنية بل وجهوية مدمجة للتنمية البشرية.

5. المنجزات

- من حيث الكم، تعدّ المنجزات في غاية الأهمية، غير أنه يصعب تقديرها النوعي، نظراً لغياب أهداف نوعية محددة مسبقاً عند مرحلة الإعداد، وكذلك لعدم توفر معطيات موثوقة.
- ظلت نفقات برنامج محاربة الفقر للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أقل بنسبة 20% مما كان متوقعاً.
- لا تساهم الجماعات، وخاصة منها الحضرية، في تمويل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشكل كافي.

6. استدامة المشاريع المنجزة

- تعتبر استدامة العديد من المشاريع هشة بل ومهددة، وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة: مواطن ضعف في البنية، وعدم احترام معايير الانتقاء كما هي محددة في دليل المساطر، وضعف قدرات التدبير لدى بعض الجمعيات، وعدم احترام الاتفاقات، وضعف انخراط الجماعات الترابية، وغياب مساعدات التسيير، وكون الأنشطة المدرة للدخل غير متنوعة وغير مبتكرة وغير مستدامة اقتصادياً (غياب منطق المسالك والمسارات التجارية وغير ذلك)، لانعدام تأطير ملائم ومواكبة ابتداء وعملاً وانتهاءً.

7. الموقع

- لا يمكن للمجلس في الوقت الراهن العمل على تقييم وقع المبادرة نظراً لعدم توفر دراسة الجدوى. يجب العمل على نشر دراسة الجدوى الموكولة إلى المرصد الوطني للتنمية البشرية.
- وبصفة عامة، وأياً كان تقييم البرامج الحالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن محاربة الفقر والإقصاء والهشاشة تتطلب سياسات عمومية ملائمة.

فيما يبقى السؤال الجوهرى المطروح، هو موقع وترسيخ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال السياسات العمومية. فإذا كان المفهوم المؤسس يسعى إلى جعل المبادرة، سواء من حيث مقاربتها أو من حيث برامجها، في صلب سياسة عمومية حكومية شاملة¹، فإنها لا تزال إلى الآن، برنامجاً إضافياً للحد من الفقر والإقصاء، يخضع لتدبير وزارة الداخلية، ويعمل خارج نطاق باقي السياسات القطاعية، وبموارد متواضعة نسبياً لا تتيح له إحداث الأثر الكبير على التنمية البشرية. هذا التباين بين الطموحات التي يرمي إليها المفهوم، كما أعلنها الخطاب الملكي المؤسس، وبين ترجمتها خلال مرحلة التفعيل، يجعلنا نتساءل اليوم عن موقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نطاق السياسات العمومية، وعن امتلاك الحكومة لمفهوم المبادرة.

III. التوصيات

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مقتنع بصحة مبادئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأهمية مكتسباتها، ويقدم توصيات من شأنها استدامة مقاربتها وإعطاء زخم جديد بخصوص انسجام وتناغم مختلف السياسات الاجتماعية. ويتوجه المجلس بهذه التوصيات لكل من الحكومة، والبرلمان والمؤسسات الدستورية الأخرى، والمسؤولين عن تدبير المبادرة. لذا يوصي المجلس بما يلي:

1. إدماج مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار منظور شامل للتنمية البشرية، بوصفها إطاراً للحد من الفقر والإقصاء والهشاشة، ودعم التقائية تفعيلها مع باقي البرامج الاجتماعية والقطاعية، في خدمة سياسة عمومية متجددة للتنمية المندمجة.
 2. إدماج أعمال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المخططات الجماعية للتنمية، في إطار تعريف واضح لأهداف التنمية البشرية.
 3. تأسيس أجهزة الحكامة المركزية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- من شأن اللاتمرکز الفعلي للمصالح الخارجية، ودعم اللامركزية، تعزيز هذا الإدماج، وإتاحة مزيداً من الفعالية والنجاعة في تفعيل المبادرات والخطوات العملية. ويمكن أن تخصص الوزارات في ميزانياتها، في انتظار التفعيل الحقيقي للاتمرکز واللامركزية، ميزانية فرعية تمتد على سنوات متعددة، تتيح مواكبة تفعيل واستدامة الأعمال التنموية المحلية.
- يجب أن تمارس أجهزة الحكامة المركزية (اللجنة الاستراتيجية ولجنة القيادة) مسؤوليتها بصفة كاملة، وأن تخضع للمحاسبة طبقاً لمقتضيات الدستور. وهذا يقتضي، على الخصوص، تأسيسها بالتنصيص على مهامها بطريقة محددة بموجب نصوص تنظيمية (الالتقائية بين القطاعات الوزارية بالنسبة للأولى والمتابعة الفعلية لعمليات التفعيل بالنسبة للثانية)، وتحديد مسؤولياتها، وأنماط المتابعة والتقييم، وأنماط التعاون بين المصالح في إعداد وتنظيم المداولات، ومختلف سلسلة المحاسبة، وكذا العلاقات مع القيادة الاستراتيجية على الصعيد الترابي.

¹ الخطاب الملكي السامي بتاريخ 18 مايو 2005: "فإننا نعتبر أن التنمية الفعالة والمستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة" "... فإن المبادرة التي نطلقها اليوم ينبغي أن... تعتمد سياسة خلاقة تجمع بين الطموح والواقعية والفعالية، مجسدة في برامج عملية مضبوطة ومندمجة."

4. كفاءة التسيير الديمقراطي للجان المحلية للتنمية البشرية
ينبغي بهذا الصدد للجان المحلية للتنمية البشرية أن تشارك في أخذ القرار، كما يتعين وضع قواعد محددة لتفادي تضارب المصالح. كما يجب أن يقوم تعيين أعضاء اللجان المحلية على معايير شفافة تحترم الأحكام الدستورية المتعلقة بالديمقراطية والمناصفة.
5. منح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قائمة واضحة وسهلة القراءة تحدد أهدافها وبرامجها على المستويين الوطني والجهوي، وقائمة لتقييم ميزانياتها وأنشطتها وأثارها.
6. إقرار تقديم تقرير سنوي لتقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من قبل الحكومة إلى غرفتي البرلمان، وتخصيص حوار موضوعاتي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين يتمحور بالخصوص حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
7. تعزيز وضع المرصد الوطني للتنمية البشرية بزيادة وسائل التدخل التي يتوفر عليها، وكذلك تشجيع نشر تقاريره في الجريدة الرسمية، مع إدراج ممثلين عن التعاونيات وعن القطاع التعاضدي ضمن عضوية مجلسه.
8. ترسيم العلاقة بين اللجنة الاستراتيجية والمرصد الوطني للتنمية البشرية
أ. إن المرصد الوطني للتنمية البشرية، بوصفه جهاز عمومي ومستقل يعمل تحت إشراف رئاسة الحكومة، يجب أن يضطلع بدوره بصورة كاملة في الاستشارة وفي صياغة التوجهات الاستراتيجية. لذا يجب العمل على تأسيس العلاقات بين اللجنة الاستراتيجية والمرصد الوطني للتنمية البشرية، وكذا تبادل المعلومات والمعطيات بين التنسيقية الوطنية للمبادرة والمرصد.
ب. ينبغي لعمليات التقييم الصادرة عن المرصد، وكذلك تقارير المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية أن تشكل "مخططا للمتابعة" ذا طابع رسمي.
9. تعزيز العملية التشاركية، وخصوصا بواسطة مايلي:
أ. كفاءة التواصل مع المجتمع في اتجاهين (تصاعديا وتنازليا)، من أجل إخبار الساكنة، وتوعيتها وتعبئتها: بتعزيز فرق عمل التنشيط في الجماعات/الأحياء، وولوج الساكنة إلى معلومة في متناول فهمها، واستعمال التقنيات الحديثة في الإعلام والتواصل، والتفعيل الحقيقي لأنظمة المتابعة والتقييم التشاركي.
ب. إنشاء آليات للانتصاف وتدبير الشكاوى، موحدة ومعروفة لدى الساكنة.
ج. تطوير أنظمة الإعلام واقتسامها مع مختلف الفاعلين المعنيين.
د. تشجيع إنشاء تعاونيات للمستفيدين ومواكبتها، وتشجيع مشاركة القطاع التعاضدي.

10. تعزيز قدرات التدخل لدى كل الفاعلين، وخصوصاً على المستوى الترابي والمحلي، وذلك بواسطة مايلي:

- أ. برامج تكوين وإرشاد محلية مندمجة، يتم إعدادها بعد تحديد الاحتياجات محلياً حسب مستوى التدخل اللازم.
- ب. تطوير الشراكات مع وكالات التنمية والجامعات ومعاهد التكوين والجمعيات، على أساس عقود-برامج متعددة السنوات، بهدف تحقيق الانسجام والتوحيد بين الممارسات والوسائل، وإجراء عمليات تقييم منتظمة للمكتسبات والممارسات.
- ج. تفعيل مرجعية وطنية لمهن العمل الاجتماعي، يجرى إعدادها بمشاركة الفاعلين المعنيين.

11. مراعاة تحليل مقارنة النوع

- أ. يجب على اللجنة الاستراتيجية أن تأخذ بعين الاعتبار تحليل مقارنة النوع عند القيام بعمليات التقييم الداخلية والخارجية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي هذا الصدد، يُطلب إلى المرصد الوطني للتنمية البشرية وضع مؤشرات محددة وضرورية بهذا الشأن.
- ب. ينبغي إدماج هذه المؤشرات في النظام الإعلامي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

12. إعادة النظر في استهداف الساكنة، وكذا في الأعمال المتنوعة التي يتعين القيام بها في إطار عملية تفكير معمق بخصوص كافة المساعدات الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين، بهدف النهوض بفعالية الدعم وتفاذي مأسسة الفقر والانتكالية.

13. كفالة استدامة المشاريع بواسطة مايلي:

- أ. إقرار عقود-برامج متعددة السنوات (تفويض التدبير) بين الدولة والجماعات الترابية والجمعيات الشريكة لتدبير البنى التحتية والبرامج. وينبغي لهذه العقود أن تحدّد بكل وضوح مهام ومسؤوليات الأطراف المعنية، والتمويل وكذا البنود الجزائية في حال عدم احترام تلك العقود.
- ب. الحرص على وجود واستدامة ميزانيات التسيير السنوية.
- ج. كفالة المواكبة ابتداءً وعملاً وانتهاءً لفائدة حاملي المشاريع.
- د. بإعادة الإدماج المهني لفائدة الأشخاص في وضعية إقصاء وهشاشة، بتنسيق مع مخططات التنمية الاقتصادية الترابية (سوق الشغل، والقنوات ومسالك التسويق...).
- هـ. إيلاء الاعتبار للمخاطر وللمعايير الأهلية المنصوص عليها في دليل المساطر المتعلقة بانتقاء المشاريع (تأهيل الجمعيات/التعاونيات، وميزانيات التسيير، والموارد البشرية...).

14. الارتقاء بمساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى الحدّ من الانتهاكات، والنهوض بالحقوق الإنسانية الأساسية (ظروف عيش كريمة، والولوج إلى البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، والحقّ في بيئة سليمة ومكافحة التمييز والفوارق بين الجنسين وغير ذلك)، بوصفها المعيار الأساسي لقياس مدى جدوى وفعالية برامجها.

15. النهوض بالتعاقدات الكبرى لفائدة التنمية البشرية

لقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في تقريره المعنون "من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها"، مرجعية من المعايير والأهداف، تستند إلى الحقوق الإنسانية الأساسية التي يمكن تجسيدها إلى واقع ملموس، عبر تعاقدات كبرى مبرمة بين الفاعلين العموميين والخصوصيين والجمعيات/التعاونيات والقطاع التعاضدي، على أساس خطط عمل محددة وآليات ملائمة لتقييم نتائجها وآثارها. وبما أن فلسفة ومبادئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تدرج كليا في روح هذه المرجعية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يعتبر أن هذه المبادرة قد تكون بمثابة عنصر محفز رسم سياسة اجتماعية مندمجة على أساس تعاقدات كبرى.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma